

نحو انتخاب مجلس وطني فلسطيني كمدخل للتغيير السياسي



أوسلو (الدورة 1996/20) وعقد مرة ثانية في دورة عادية بعد ذلك بـ 22 عاما (الدورة 23 أبريل 2018)، في حين الدورة 22 (2009) كانت استثنائية وعقدت لترميم عضوية اللجنة التنفيذية. لا يمكن التحرر من الأزمة الوطنية الفلسطينية، واستنهاض الشعب الفلسطيني، من دون بناء البيت الفلسطيني (منظمة التحرير الفلسطينية)، وكلما كان ذلك أبكر كلما كان أفضل، لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية. أي كلام غير ذلك عن الوحدة، وعن الحوار الوطني، وعن مواجهة هذه الخطة أو تلك، سيبدو طحنا في الهواء، مع التأكيد أن الانتخابات ليست حلا سحريا، لكنها الحل الأنجع لوقف المجادلات العقيمة بين الفصائل، وعلمنا أن الأمر يفترض أن يرتبط بإعادة بناء المنظمة وفق رؤية وطنية جامعة.

أجل الأرض، أو جزء من الأرض، فقط، إلى الصراع على الحقوق الوطنية، الفردية والجمعية، لاسيما بعد إخفاق السياسات التي اعتمدها القيادة الفلسطينية، وسلطتا الضفة وغزة، المتعلقة بالتحول من حركة تحرر وطني إلى سلطة، والتي نجم عنها تهميش منظمة التحرير، لصالح السلطة. 4 - إن النظام الداخلي للمنظمة (المادة 7) ينص على أن "المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها"، وهو أمر لم يحصل ولا في أي وقت من الأوقات، في ظل الإفتقار إلى قيادة جماعية، وتحكم القيادة بآطر المنظمة، فحتى خيار اتفاق أوسلو (1993)، جرى توقيعه من خلف المجلس الوطني، ثم إن المجلس الوطني الذي يفترض أن يعقد بشكل دوري كل سنة مرة، عقد لأول مرة بعد ثلاثة أعوام من عقد اتفاق

2 - مع أهمية كل دعوات ومبادرات الحوار الوطني، على كافة المستويات، وفي كل الأوقات، فإنه لا يجب أن يغيب عن الأذهان تعثر أو إخفاق ذلك الخيار، بحكم تمسك "فتح" بسلطتها في الضفة وتمسك "حماس" بسلطتها في غزة، ما يعني أن إعادة القضية للشعب، والعودة إلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير، عبر آلية الانتخاب، هما المدخل المطلوب للخروج من هذا المازق، أو لحسم التوازنات الداخلية في المعادلات السياسية الفلسطينية بطريقة ديمقراطية. 3 - إن بناء منظمة التحرير، وفق رؤية وطنية جامعة، يفترض الانطلاق من استعادة التطابق بين قضية فلسطين وأرض فلسطين وشعب فلسطين، أي من وحدانية شعب فلسطين في كافة أماكن وجوده، ووحدانية روايته، وأسريته، التاريخية، وبالتحول من استراتيجيات الصراع من

وعمودها الفقري حركة "فتح" في أواخر الستينات والسبعينات. الملاحظة هنا أن هذين الدافعين خضعا لتغيرات، مع تحول الحركة الوطنية الفلسطينية إلى سلطة في الضفة والقطاع، في جزء من أرض لجزء من شعب مع جزء من حقوق، بموجب اتفاق أوسلو، والذي جاء على حساب الرواية الفلسطينية، بحصر الصراع في الأرض المحتلة 1967، وحصر الشعب الفلسطيني تلك الأراضي، الأمر الذي نجم عنه إضعاف منظمة التحرير وتقويض شرعيتها وفعاليتها، من قبل قياداتها بالذات.

ثالثا، الجميع يعلم أنه لم تتح للشعب الفلسطيني، ولحركته الوطنية، أوضاع مريحة، أو مناسبة، إذ دائما ثمة ما يسمى منعطفات تاريخية، وأزمات، وتحديات، ما يعني أنه لا يمكن تأجيل شيء على حساب شيء، بالعكس فإن افتقار الفلسطينيين إلى بيت جامع (منظمة التحرير)، وإلى رؤية وطنية جامعة، هو ما يضعفهم، أو يعزز انقساماتهم، ويقاوم من أزماتهم، ويضعف من مقاومتهم إزاء إسرائيل، عموما فإن الدعوة إلى انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني تستمد مشروعيتها من الآتي:

1 - نصوص النظام الأساسي للمنظمة في مادته (4 - 5) إذ جاء فيها: "الفلسطينيون جميعا أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية" و"يختبأ أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني". ويفيد ذلك بأن قاعدة الانتخابات هي الأساس وأن التعيين ونظام المحاصصة العنصرية (الكونا) بمثابة استثناء، وليس العكس، مع علمنا بأن تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية بات يمكن الفلسطينيين في كافة أماكن وجودهم من المشاركة في الانتخابات، عبر كود خاص.

بقرار عربي (1964)، وأنها صعدت بسبب حاجة النظام العربي إلى التغطية على هزيمة يونيو (1967). وفي زمن الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين، أي في ظل وجود الاتحاد السوفيتي (السابق)، وهو زمن عربي ودولي لم يعد موجودا، وفي هذه الحال، الراهنة، فإن غيوم كثير من الشك تحيط بإمكان السماح عربيا ودوليا بإعادة بناء منظمة التحرير أو تفعيل دورها؛ هذا أولا.

لا يمكن التحرر من الأزمة الوطنية الفلسطينية واستنهاض الشعب الفلسطيني من دون بناء البيت الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكلما كان ذلك أبكر كلما كان أفضل لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية

ثانيا، ما يفترض الانتباه إليه هنا، أيضا، أن الحديث يدور عن شعب ممزق، أو مشتت، ويتوزع على عدة دول، ويخضع إلى سلطات متعددة ومتباينة، الأمر الذي يصعب توليد رأي جمعي على مصالح وأولويات مشتركة، إذا استثنينا الرواية الأساسية المتعلقة بالنكبة، والإحساس بالظلمية المشتركة.

المشكلة هنا أن هاتين النكبة والمظلومية تعرفان الفلسطينيين بالسلب، أي أنهما تحتاجان أيضا إلى الطاقة الملهم التي مثلتها فكرة التحرير والكفاح المسلح، وإلى الإطار الجامع الذي مثلته منظمة التحرير،



قد يرى البعض أن الدعوة إلى انتخاب مجلس وطني فلسطيني متأخرة جدا، وهي فعلا كذلك، لكنها كانت مطروحة سابقا، ولم تلق استجابة من القيادة المعينة، لاسيما مع معرفتنا بأن عضوية المجلس الوطني مدتةا ثلاثة أعوام، وأن معظم أعضاء المجلس بات لهم أكثر من ربع قرن أو حتى قرابة نصف قرن، وأن معظمهم بات من جيل السبعينات أو الثمانينات. مع ذلك ثمة في المقابل، أيضا، من يعتبر أن هكذا دعوة مبكرة، أو ليست في أوانها، بالنظر إلى التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية اليوم، تبعا لخطة ترامب (صفقة القرن) أو تبعا لخطة نتانياهو (الضم).

الأمر لا يقتصر عند البعض الآخر على المجادلة بذريعة التوقيت (متأخرة أو مبكرة) إذ ثمة من يعتبر أن مدخل الانتخاب غير ممكن، أو غير مناسب، وأن المدخل الأنسب هو الحوار الوطني (فصائل ومستقلين) للتغيير السياسي وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. أصحاب وجهة النظر تلك يتجاهلون أن كل تجارب الحوار الوطني، وكل التوافقات التي تمت سابقا، في مكة وصنعاء والدوحة وموسكو والقاهرة وغزة لم تنجح، ولم تحترم، أو لم توضع موضع التطبيق. على أي حال فإن الحديث عن التغيير الفلسطيني في زمن يعج بالتغيرات في أدوار الفاعلين، وفي موازين القوى، عربيا ودوليا وإقليميا، سيبدو ناقصا من دون إدراك حقيقة التداخل المعقد بين العوامل الخارجية والداخلية في صياغة الوضع الفلسطيني، مع علمنا أن منظمة التحرير الفلسطينية نشأت أصلا

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الاتحاد الأوروبي يعيد اكتشاف تونس

وجدير بالذكر أن كلفة الإنتاج في تونس أقل بكثير مما هي عليه في دول الاتحاد. وتستعمل مثل هذه السياسة على القدرات الحالية في تونس، البلد الذي ترتفع فيه نسبة البطالة بين الخريجين، ويعد قربه من أوروبا أهم مزايا. ويشكل قرار دول الشمال التعامل مع تونس بوصفها شريكا، وليس مجرد سوق، فرصة أمام المسؤولين لتحديث السياسات الاقتصادية في تونس ومنحهم نفوذا أكبر من السابق. تونس مطالبة بإدخال إصلاحات جريئة على السياسة المالية، وإدارة الجمارك، والعدالة، والشفافية، والقضاء على الروتين البيروقراطي، والصعوبات اللوجستية.

لقد فشل مسار برشلونة، منذ بدايته، في الوفاء بوعوده الاقتصادية؛ لأنه، كما أشار الاقتصادي ألفريد توفياس، لم يتجاوز مجرد وضع السياسات التجارية التي كانت موجودة وقدمها في شكل جديد.

واستفادت الصين من السلوك الاستعماري الجديد الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في أفريقيا، وإذا تردت دول الاتحاد في العرض على تونس وجيرانها شراكة اقتصادية أكثر مساواة، فإن طريق الحرير الجديد سيحقق تقدما في دول المغرب العربي كما حصل في البلقان. وعندما قال جوزيف بوريل، وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد كان ساذجا إلى حد ما في علاقاته التجارية مع الصين، كان يعرف ما يتحدث عنه. وتسمح إعادة تركيز الاهتمام على قيمة العلاقات الاقتصادية، التي تمت صياغتها من جديد، بإعادة موازنة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي بشأن تونس والمغرب العربي ككل، والتي كانت في السنوات الأخيرة متحيزة بسبب سيل من الدراسات التي كانت غالبا ذات قيمة أكاديمية مشكوك فيها، حول مكافحة الإسلام الراديكالي. يمكن القول بأننا وقعنا في الفخ الأميركي. وأن تونس، مثل جيرانها، ستتطور سياسيا وفقا لأهدافها، وليس وفق مخطط بعض العواصم الأوروبية.

الاقتصادية والسياسية. ووفقا لدراسة حديثة أجرتها جامعة هارفارد، تعدّ تونس من أكثر الدول الأفريقية تطورا في البنية التحتية الصناعية، وهي من ضمن أكثر 60 دولة ابتكارا في العالم، حسب بوليمرغ.

يضاف إلى ذلك مستوى التعليم الجيد، والقرب من أوروبا. والتونسيون من أكثر شعوب المنطقة انسجاما مع الأفكار الغربية الحديثة. ومع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للشراكة الأوروبية المتوسطية، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعيد صياغة الطريقة التي تطورت بها السياسات التي أطلقت عام 1995. فبعد انهيار محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ومحادثات أحداث 11 سبتمبر 2001، اختطفت العملية الأمنية الأهداف التي وضعت عام 1995. وتوجهت دول المتوسط لتبني الطرح الأميركي.

بالإضافة إلى مخاوفها المشروعة المتعلقة بالأمن وتدفعات المهاجرين غير الشرعيين، تحتاج أوروبا إلى صياغة مفهوم أوسع للأمن الاقتصادي، ينتج الاستثمار الخاص في قطاعين رئيسيين. يمكن الأول في تصنيع الأدوية، والثاني في تصنيع المكونات الإلكترونية. حيث نجحت أكثر من 200 شركة تعمل في تونس وتوظف أكثر من 116 ألف شخص، في تصدير ثلثي ما تصنعه إلى الاتحاد الأوروبي.

لدول الاتحاد، وخاصة منها فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، مصلحة راسخة في تحويل أعمالها إلى الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.



مع تواصل الأزمة الصحية، كان طبيعيا، بل وحميا، أن تتجه الشركات الأوروبية إلى أقرب موقع من القارة، فالأوروبيون وفق وزير خارجية الاتحاد الأوروبي "لا يصنعون غراما واحدا من الباراسيتامول" الذي يستهلكونه.

وتكشف فيروس كورونا عن مدى اعتماد أوروبا على الواردات الصينية، خاصة المنتجات الطبية. وشكلت الجائحة فرصة فريدة لتعيد الدول الأوروبية النظر في مسألة الأمن والاعتماد على الصين، وفي علاقاتها مع جيرانها، بدول البلقان وشمال أفريقيا.

وبينما تدرس دول الاتحاد كيفية تلافي الركود الاقتصادي، وتبحث عن فرص إعادة التصنيع إلى القارة والمواقع القريبة منها، يبرز السؤال حول مدى استعدادها اللوجستي لنقل إمدادات ضخمة عندما تستدعي الحاجة، وحجم الأضرار التي قد يسببها الفشل في ذلك. لم يكن اعتماد أوروبا على الصين هائلا، فقد تراجح في الماضي بين 3 و8 في المئة من الناتج الإجمالي، لكنه زاد أربعة أضعاف في السنوات التي تلت انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2004.

ووصف مفوض الصناعة في الاتحاد الأوروبي، تيري بريتون، الحد من اعتماد الاتحاد على المصنعين الآسيويين وإعادة إنشاء قاعدة تصنيع أوروبية بأنها "الجناح المسلح" لجهود التكتل الهادفة إلى الدفاع عن السيادة الاقتصادية. وستعطي أولوية لقطاع الأدوية، وتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية. وتقف تونس في وضع مناسب للاستفادة من هذه الاعتبارات الأوروبية، إذا أخذت حكومة البلاد بزمام المبادرة في تعزيز مصداقيتها

الأسوأ من كورونا القبول بانتصاره

خضم الكفاح من أجل البقاء، وتلك ظاهرة ستكون ناعمة على مستوى عودة الإنسان إلى بدايته باعتباره كائنا متحررا من صفاته التي اكتسبها من الملكية. ملكية الأشياء الزائلة التي لم تقف بين الإنسان والإصابة بالمرض. هل أعاد الخوف من الموت البشر إلى سويتهم؟

تصور من ذلك النوع ليس سيئا ولكنه ليس حقيقيا. لا معنى لأن يكون البشر أسوأ في ظل الخوف. ليس الموت وحده ما يخيف. هناك عنف كامن سيغير عن نفسه من خلال أشكال متعددة. ما جرى في الولايات المتحدة من احتجاجات ينطوي في الكثير من ملامحه على عنف لم يكن مقصودا لذاته.

سنعيش مرحلة يكون فيها كل البشر، كل البشر، خائفين بعد أن فقدوا الثقة بقوتهم التي تبين أن الشركات الكبرى قد استعملتها ضدهم. لقد تسربت العدوانية تحت البشرة بحيث لم يعد ما هو ناعم يوحي بالأطمئنان. سيكون الوضع أمنا إذا ما التزمنا بالقواعد التي وضعتها منظمة الصحة الدولية.

بالنسبة للأنظمة السياسية سيكون الوضع تحت السيطرة. وهو تعبير ينطوي على الكثير من الإزراء للبشرية العاقلة. "سلامة الجنس البشري هي الأهم". ذلك شعار مضلل. فالجنس البشري مستباح وآلة القتل مستمرة في العمل. حتى في ظل كورونا كان البشر يُقتلون بسبب الحروب. لم يكف المجتمع الدولي نفسه بالتصدي لذلك الموت المجاني الذي تديره آلهة عصابات مسلحة لم تردعها تعليمات منظمة الصحة العالمية عن الاستمرار في هجبتها. درس كورونا العالمي وقف عند حدود الهزيمة خائفا. كما لو أن الهزيمة تسخر من كل موت ليس من عطائها. هل هزمت الهزيمة كورونا؟ ذلك خبر سيء. غير أن الأسوأ منه أن المجتمع الدولي لم ير في تلك الهزيمة أمرا سيئا.



ما دامت البشرية لم تتوصل بعد إلى لقاح أو علاج لغايروس كورونا فإن مرحلة ما بعده ستكون افتراضية. يتطلب الأمر الكثير من المغامرة والشجاعة الخرقاء لكي يقول المرء لنفسه مثلا "أنا قادر على السفر" في تحد واضح لعدو غامض قد يقف في انتظاره عند سلم الطائرة حين المغادرة.

سيكون من الصعب الحديث عن مرحلة ما بعد كورونا ما لم يخفف الغايروس. إلى أن يحدث ذلك فإن التردد سيكون لازمة كل فعل وهو سيد كل الأفعال.

وإذا ما استمرت حالة الطوارئ فإن نسيان الحياة الطبيعية سيكون أمرا ممكنا. وهو ما سينتقل بكورونا إلى مجال حيوي جديد، يتسدى من خلاله على عادات البشر ويتحكم بعلاقاتهم. بل ويعيد صياغة أخلاقهم.

كانت تجربة الحظر بما تضمنته من تباعد اجتماعي مفيدة بالنسبة للنظام السياسي بغض النظر عن توجهات ذلك النظام. من خلالها تبين أن عملية زراعة الرقيب الداخلي ليست بتلك الصعوبة التي تتطلب نوعا من الخيال الروائي. لقد انصاعت البشرية لخوفها، فصار الإنسان يخشى على نفسه من نفسه. لعبت منظمة الصحة العالمية دور الحكومة العالمية التي لا أحد يجرؤ على مخالفة تعليماتها. حدث لم يتوقعه أحد. أن يكون التمرد بوابة لهلاك لا راد له. الخسائر الهائلة التي تكبدها الاقتصاد العالمي والتي يظن البعض أنها مجرد تمهيد لتحول سيضرب بعصفه مختلف أشكال وأنواع العمل هي ثمن الإيقاع بالإنسان في شبكة لا متناهية من الضعف وانعدام الحيلة. لن يكون غرور الإنسان بقوته حاضرا في مواجهة الجهول منلما كان من قبل، بل إن جزء غير قليل من الثقة بالمستقبل كان قد تلاشى في